احتفاء باليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة..

«جمعية الموارد البشرية» تطلق جائزة مخصصة لربات البيوت

تغطية: مروة أحمد

كشف أحمد الزياني رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية عن تنظيم جائزة «صانعات الأثر» المخصصة لربات البيوت البحرينيات احتفاءً بجهودهنّ التي أسهمت في تخريج عدد من القادات والكفاءات في المجتمع المحلي. جاء ذلك خلال احتفال نظمته الجمعية بمناسبة اليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة، وذلك تقديرًا لمسيرة المجلس الممتدة على مدى 25 عامًا وما حققه من منجزات نوعية أسهمت في تقدم المرأة البحرينية وتعزيز مكانتها في المجتمع بحضور عدد من ممثلات المجلس الأعلى للمرأة ونساء من مختلف القطاعات في البحرين.

وأضاف الزياني أن الجائزة تتكون من ثلاث فئات، تم تخصيص الأولى لأمهات قادة التنمية الوطنية وهي لأمهات أصحاب المناصب العُليا في البحرين، والثانية لأمهات أصحاب الإنجازات العلمية التي قام بها أبناؤهم وتمثلت في ترسيخ اسم مملكة البحرين دوليًا، بالإضافة إلى الفئة الأخيرة التي جاءت باسم «عطاء وتحدي» وهي جائزة مخصصة للأمهات صانعات الأمل واجهنّ ظروفًا قهرية اقتصادية أو صحية أو كانت أمًا لذوي الاحتياجات الخاصة ويتم الترشيح لهذه الجائزة بفئاتها عن طريق الأبناء والأزواج ومن المقرر إعلان الفائزات في الأول من ديسمبر تزامنًا مع احتفالات يوم المرأة البحرينية.

وخلال الاحتفال أكدت منى مدن رئيس لجنة تكافؤ الفرص، عضو مجلس إدارة جمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية، أن اليوبيل الفضي يمثل محطة بارزة لاستحضار ما تحقق خلال ربع قرن من مبادرات وبرامج أسهمت في توسيع آفاق المرأة البحرينية وتعزيز إسهاماتها في التنمية الوطنية.

وأضافت أن تنظيم هذه المناسبة ينسجم مع أهداف لجنة تكافؤ الفرص الرامية إلى إبراز الكفاءات، وتشجيع المبادرات المهنية والمجتمعية، وبناء جسور التعاون مع المؤسسات الوطنية بما يسهم في توسيع آفاق العمل المشترك وتحقيق أثر مستدام.

وأوضحت مدن أن اختيار «قصص النجاح» محورًا للحلقة النقاشية جاء بهدف تقديم نماذج واقعية تنقل المعرفة وتلهم الحضور، وتبرز تنوع المسارات التي أثبتت المرأة من خلالها حضورها في المجالات الأكاديمية والطبية والإعلامية والمهنية وريادة الأعمال.

وأكدت أن المناسبة شكلت منصة للحوار والتواصل بين الكفاءات والخبرات والمشاريع، وأسهمت في إلقاء الضوء على نماذج نسائية استطاعت أن تحول مسيرتها المهنية إلى تجارب ملهمة، بما يعكس ما وصلت إليه المرأة البحرينية من حضور وتأثير في مختلف القطاعات.

وتضمن البرنامج حلقة نقاشية بعنوان «قصص نجاح»، سلطت الضوء على تجارب مهنية ومجتمعية متنوعة بمشاركة نخبة من القيادات والكفاءات النسائية، وأدارتها منيرة الجابر عضو مجلس الإدارة والأمين المالي بجمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية، بمشاركة الدكتورة نجمة تقي رئيس الجامعة العربية المفتوحة، والدكتورة نضال خليفة استشارية جلدية وتجميل وليزر ومؤسسة ومديرة مركز ديرماون الطبي، ومرام البردولي مستشار إعلامي في مركز الاتصال الوطني، زهور الصايغ صاحبة مجوهرات زهور الصايغ.

وخلال الجلسة النقاشية جرى تأكيد دور المجلس الأعلى للمرأة الذي كان شريكًا بارزًا في تمكين المرأة وصنع الفرصة لها وتوفير كل الأدوات لتسهيل دورها في المجتمع ودفعها نحو القمة، حيث أكدت المتحدثات في الجلسة الدور البارز للمجلس الذي قاد المرأة البحرينية إلى القمة في مختلف التخصصات والمجالات.

انتهاء فترة «حظر العمل وقت الظهيرة» اليوم

حقوقيون ونقابيون لـ«أخبار الخليج»: القرار أسهم في توفير بيئة عمل أكثر أمانا للعمال

كتبت: أمل الحامد

ينتهي عند الساعة الرابعة عصر اليوم الاثنين تطبيق القرار الوزاري بتنظيم حظر العمل وقت الظهيرة خلال فترة الصيف، الذي ينص على منع تشغيل العمال الذين تقتضي طبيعة عملهم وجودهم تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة، من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الساعة الرابعة عصراً، خلال الفترة من 15 يونيو إلى 31 أغسطس 2026.

وأكد عدد من الحقوقيين والنقابيين لـ«أخبار الخليج»، أن مملكة البحرين مع انتهاء قرار حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة نهاية أغسطس 2026 قدمت نموذجًا تشريعياً وإدارياً يوازن بين متطلبات النشاط الاقتصادي وواجب الدولة في حماية العمال، وهو ما يعكس تقدماً في احترام الحقوق العمالية ضمن الإطار الوطني.

حماية العمال أولوية

وصرح عبدالله عبدالرحمن عبدالله رئيس النقابة الوطنية لعمال جارمكو بأنه مع اقتراب انتهاء قرار حظر العمل في الأماكن المكشوفة خلال فترة الظهيرة، المقرر في 31 أغسطس 2026، تبرز أهمية هذا القرار الوقائي في حماية العمال من مخاطر ارتفاع درجات الحرارة والتعرض المباشر لأشعة الشمس خلال أشهر الصيف، مشيراً إلى أن القرار، منذ بدء تطبيقه، أسهم في توفير بيئة عمل أكثر أمانًا للعمال، وخصوصًا العاملين في قطاعات الإنشاءات والمقاولات والطرق والخدمات، من خلال منع العمل خلال ساعات الذروة التي ترتفع فيها درجات الحرارة والرطوبة، بما يقلل من مخاطر الإجهاد الحراري وضربات الشمس والجفاف.

وذكر أن القرار شجع أصحاب العمل على إعادة تنظيم ساعات العمل وتوفير فترات الراحة ومياه الشرب ووسائل الوقاية، إلى جانب تعزيز الوعي بأهمية الالتزام بإجراءات السلامة والصحة المهنية.

وأشار إلى أنه مع قرب انتهاء فترة الحظر، تبرز أهمية تقييم نتائجه ومستوى الالتزام به، بما في ذلك المخالفات التي تم رصدها وأثر الإجراءات الرقابية في الحد من المخاطر المرتبطة بالحرارة. ويؤكد القرار أن حماية العمال مسؤولية مستمرة، وأن السلامة المهنية تتطلب تعاون الجهات المختصة وأصحاب العمل والعمال لضمان بيئة عمل آمنة وصحية.

لا إصابات عمل تذكر

بدوره، أشاد الدكتور محمد الخزاعي رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، بقرار تنظيم حظر العمل وقت الظهيرة خلال فترة الصيف الذي يطبق سنوياً، مؤكداً أن القرار حكيم ويعنى بحماية العمال وخصوصاً العاملين في الأماكن المكشوفة وقت الظهيرة ويهدف الى حمايتهم من ارتفاع درجات الحرارة، مشيداً في الوقت ذاته بجهود وزارة العمل والقرارات التي تصدرها وتصب في حماية العمال وخصوصاً الأجانب.

○ د. بدر محمد

○ د.محمد الخزاعي.

○ عبدالله عبدالرحمن.

وأشار إلى أن من أهم نتائج تطبيق القرار أنه لم يكن هناك إصابات عمل تذكر خلال فترة تطبيقه.

بدوره، أكد الدكتور بدر محمد عادل أستاذ القانون العام المشارك رئيس قسم القانون العام بجامعة البحرين أن قرار حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة في مملكة البحرين يأتي تجسيداً واضحاً لنهج وطني يضع سلامة الإنسان العامل في مقدمة الأولويات، إذ يحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهرا إلى 4 عصراً خلال الفترة من 15 يونيو إلى 31 أغسطس من كل عام، مع استثناءات محددة تقتضيها الضرورة وبضوابط صارمة لحماية العمال. ويؤكد هذا القرار التزام المملكة بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، والحد من مخاطر الإجهاد الحراري وضربات الشمس والأمراض الصيفية، إلى جانب تقليل الحوادث المهنية المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة.

خفض أخطار العمل الميداني

واستطرد الدكتور بدر أن النتائج العملية التي أظهرتها التجربة أن الالتزام بهذا القرار أسهم في خفض أخطار العمل الميداني خلال أشد ساعات الحرارة، ورفع مستوى الوعي لدى أصحاب الأعمال والعمال بأهمية الوقاية والتدابير الاحترازية وهو ما يعكس نجاح القرار في ترسيخ ثقافة الامتثال والمسؤولية المجتمعية، إلى جانب البعد الصحي، فإن القرار لا يضر بسير العمل، بل يساعد على إعادة تنظيم الجداول وساعات الإنتاج بما يحافظ على الكفاءة ويقلل الكلفة الاقتصادية للإصابات المهنية.

وأشار الدكتور بدر إلى أن القرار لا يقتصر على المنع الزمني فقط، بل يفرض على صاحب العمل عند وجود استثناءات توفير إجراءات حماية إضافية، مثل تقليل ساعات العمل، واعتماد نظام المناوبة، وتوفير أماكن استراحة آمنة ومظللة، والموارد المائية، والتهوية، ووسائل الإسعاف اللازمة، وهذا يعكس فهماً علمياً لمعنى الحماية، لأن المقصود ليس مجرد تقنين الوقت، بل صون صحة العامل وكرامته أثناء أداء عمله، كما بين أن تخصيص آليات للرقابة والتفتيش وفرض العقوبات على المخالفين يعزز جدية التنفيذ ويحمي الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

احترام حقوق العمالة ضمن إطار وطني

وانتهى الدكتور بدر الى أن القرار له بعد حقوقي منسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في بيئة عمل آمنة وصحية، وهو ما أكدته وزارة العمل صراحة عند عرضها لأهداف القرار، ومن هذا المنظور، يمكن القول: إن مملكة البحرين مع انتهاء قرار حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة نهاية أغسطس 2026 قدمت نموذجًا تشريعياً وإدارياً يوازن بين متطلبات النشاط الاقتصادي وواجب الدولة في حماية العمال، وهو ما يعكس تقدماً في احترام الحقوق العمالية ضمن الإطار الوطني.

غرامات تصل إلى 10 آلاف دينار لجمع أموال من دون ترخيص

4 قرارات من وزير العدل بشأن تنظيم جمع المال للأغراض الدينية

كتب: وليد دياب

أصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية والاوقاف أربعة قرارات نشرت في الجريدة الرسمية، تتعلق بتنظيم جمع المال للأغراض الدينية، حيث نص القرار الأول على تشكيل مكتب قيد طلبات ترخيص جمع المال للأغراض الدينية ونظام عمله، حيث يتلقى الطلبات واغراض صرفها، ويقوم بمهام الرقابة والمتابعة ومراجعة مدى مشروعية أوجه صرف الأموال التي تم الترخيص بجمعها، كما يمكنه سحب حصيلة جمع المال او التحفظ عليها وانفاقها في أوجه النفع العام التي يراها مناسبة وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

والقرار الثاني يتعلق بتحديد المخالفات التي يترتب على ارتكابها غرامات إدارية بشأن جمع المال للأغراض الدينية، والمتمثلة في الغرامة من 10 دنانير الى 10 الاف دينار كل من جمع أموالا بدون ترخيص او خالف الشروط والضوابط الواردة في نماذج واستمارات جمع الأموال.

والغرامة من 10 دنانير الى 6 الاف دينار كل من اعلن او روج لجمع المال للأغراض الدينية بغير الطرق المعتمدة او بطريقة مضللة وغير دقيقة او نشر محتوى يتضمن الاخلال بكرامة وخصوصية المستفيدين من التبرعات او نشر صور او بيانات المحتاجين بطريقة تمس خصوصيتهم وكرامتهم، او جمع الأموال بوسيلة أخرى غير الوسائل المحددة في النماذج او الاستمارات المعتمدة، او جمعها من دون تقييدها وتوثيق مصدرها في السجلات المعتمدة، او انفق الأموال في غير الغرض الذي جمع من اجله، او تحويلها الى الخارج من دون موافقة الوزير او تسليم الأموال الى الأشخاص الاعتبارية المحظور تسليمها او انفقاها عليه.

وتوقيع غرامة من 10 دنانير الى 3 الاف دينار لكل من لم يحفظ السجلات او المستندات المالية او الوثائق المتعلق بجمع المال او عدم الالتزام بتقديم التقارير المالية في الأوقات المحددة، وعدم تمكين المرخص له لمكتب قيد الطلبات من القيام بمهام الرقابة والمتابعة او مراجعة مدى مشروعية أوجه الصرف.

كما أصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية والاوقاف قرارا باعتماد نماذج واستمارات طلبات الترخيص بجمع المال للأغراض الدينية، وكيفية وطرق السحب من الحساب المصرفي للمرخص له بجمع المال للأغراض الدينية ومقدار المقلع المحدد للنشاط وتقدير المصاريف الإدارية.

الرأي الثالث

والالتزام المروري يستحق التكريم

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

الشارع مرآة المجتمع، وانضباطه عنوان لحضارة الشعب.. وفي هذا السياق نتقدم بخالص التقدير لوزارة الداخلية والإشادة بجهود الإدارة العامة للمرور في تعزيز السلامة المرورية وثقافة الالتزام خلال السنوات الماضية.. جهود واضحة لمسها كل من يسير على طرق مملكة البحرين، من تطوير البنية التحتية، إلى الحملات التوعوية، إلى التواجد الميداني للدوريات في أوقات الذروة والمناسبات.

وكان من أبرز عوامل النجاح تركيب الكاميرات الذكية في التقاطعات والشوارع الرئيسية.. هذا المشروع أسهم بشكل مباشر في تقليل المخالفات والتجاوزات، وخلق رادعاً حقيقياً جعل السائق يعيد التفكير قبل أن يضغط على دواسة السرعة أو يقطع الإشارة.. الكاميرا الذكية لم تعد مجرد أداة رصد، بل أصبحت شريكاً في بناء ثقافة «أنا مراقب فألتزم».

ومع ذلك، على الرغم من وجود بعض الحالات «الشاذة» التي يصر فيها بعض السواق على مخالفة القانون، وأكثر المخالفات المزعجة التي نراها اليوم هي تجاوز طابور السيارات الواقفة في المسار الصحيح، والقفز إلى الأمام عبر المسار الجانبي ثم محاولة الدخول بالقوة..!! هذا السلوك لا يسبب اختناقاً مرورياً فقط، بل يثير استفزاز الملتزمين ويشجع على الفوضى. ونأمل أن تنال هذه المخالفة التشديد من الدوريات المرورية، خاصة في المسارات والتقاطعات التي لا توجد فيها كاميرات ذكية حتى الآن. فالتواجد البشري المكثف في هذه النقاط سيغلق الباب أمام المستهترين.

وهنا نطرح فكرة مكملة لمسار العقاب.. نأمل أن تبادر الإدارة العامة للمرور بمكافأة الملتزمين من السواق تماماً كما يتم مخالفة المتجاوزين.. لماذا لا يكون هناك سجل للسائق المثالي الذي يمضي عاماً كاملاً من دون مخالفة؟ يمكن منحه تخفيضاً على تجديد الرخصة، أو نقاطاً تتحول إلى خصم على التأمين، أو حتى شهادة تقدير.. تعزيز هذه الثقافة من شأنه زيادة ثقافة الالتزام وتشجيع الناس على الالتزام.. فعندما يشعر المواطن أن التزامه «يُرى ويُثمن» سيتحول الالتزام من خوف من المخالفة إلى قناعة وسلوك.. كما أن مكافأة الملتزمين من شأنها تخفيف الأعباء المالية عن المواطن البحريني، خاصة في ظل ارتفاع كلفة المعيشة وتجديد المركبات والتأمين.

نحن مع تشديد المخالفات والغرامات حماية للأرواح وحفاظاً على الممتلكات.. فلا تهاون مع السرعة الجنونية، أو قطع الإشارة، أو استخدام الهاتف. فكل مخالفة قد تكلف روحاً. ولكن في الوقت ذاته، نأمل أن يضاف موضوع المكافأة كما يحصل في عدد من الدول. ففي الإمارات هناك برامج «السائق المثالي» وخصومات تأمينية.. وفي السعودية تقدم بعض الجهات نقاطاً إيجابية للسائق النظيف.. وفي دول أوروبية يتم تخفيض ضريبة المركبة لمن لا يرتكب مخالفات.

ويبقى من الأهمية بمكان تعاون ودور شركات التأمين والكراجات والورش والوكالات في دعم الإدارة العامة للمرور.. يمكن لشركات التأمين ربط نسبة الخصم بسجل المخالفات، والوكالات والكراجات يمكنها تقديم فحص مجاني أو خصومات صيانة للسائق الملتزم.. بهذه الطريقة تتحول السلامة المرورية إلى شراكة مجتمعية وخدمة وطنية، لا تقع على عاتق المرور وحده.

إن الطريق الذي نحترمه يحترمنا. وبالكاميرا الذكية، وبالدورية اليقظة، وبمكافأة الملتزم، وبشراكة الجميع، سنصل إلى شوارع أكثر أماناً، وأقل خسائر، وأكثر احتراماً للإنسان.

«العلوم التطبيقية»: الأولى في البحرين بحسب تصنيفات.. QS تجدد اعتمادها المؤسسي

تواصل جامعة العلوم التطبيقية تعزيز مكانتها كإحدى أبرز مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، بعد تجديد اعتمادها المؤسسي من مجلس التعليم العالي مدة خمس سنوات، في إنجاز جديد يعكس التزام الجامعة المستمر بمعايير الجودة والتطوير والتميز الأكاديمي .وقد صدر تجديد الاعتماد المؤسسي للجامعة بموجب قرار مجلس أمناء مجلس التعليم العالي رقم (2025/15/333) الصادر بتاريخ 24 يونيو 2025، ويستمر مدة خمس سنوات.

ويأتي هذا الإنجاز بالتزامن مع تدشين الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2026–2036، والتي تشكل إطاراً وطنياً طموحاً لتطوير منظومة التعليم العالي في مملكة البحرين، وتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار وربط مخرجات الجامعات باحتياجات التنمية وسوق العمل.

وبهذه المناسبة، أعرب رئيس مجلس أمناء الجامعة الأستاذ الدكتور وهيب الخاجة عن تقديره للقيادة الرشيدة لدعمها المتواصل لقطاع التعليم العالي، مشيداً بجهود مجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في تطوير منظومة التعليم وتعزيز جودتها وتنافسيتها.

وأكد أن تجديد الاعتماد المؤسسي يمثل ثمرة لجهود مؤسسية متكاملة، واستثمار الجامعة المستمر في جودة التعليم والبحث العلمي وتطوير البرامج والبيئة الجامعية.

من جانبه، أكد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور حاتم المصري أن الاعتماد المؤسسي يمثل مسؤولية جديدة لمواصلة التطوير وتحسين تجربة الطلبة ورفع جودة المخرجات الأكاديمية، مشيراً إلى أهمية التوافق بين استراتيجية الجامعة 2025–2030 والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2026–2036، خصوصاً في مجالات جودة التعليم والبحث والابتكار والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والشراكات مع قطاع الأعمال.

وأعرب الأستاذ الدكتور حاتم المصري عن بالغ شكره لمجلس التعليم العالي وأمانته العامة على جهودهم المتواصلة في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي في مملكة البحرين، وعلى ما يقومون به من دور مهم في تعزيز ثقافة الجودة والتطوير المستمر.

وأكد رئيس الجامعة أن اجتماع الاعتماد المؤسسي، والمكانة المتقدمة في تصنيفات QS يمنح الطلبة وأولياء أمورهم مؤشرات واضحة وموثوقة عند اختيار الجامعة، لافتاً إلى أن الجامعة تعمل على أن تكون رحلة الطالب فيها متكاملة، تبدأ من اختيار البرنامج المناسب وتمتد إلى اكتساب المهارات المهنية والرقمية والتطبيقية التي يحتاج إليها في سوق العمل.

ويكتسب هذا الإنجاز أهمية إضافية مع استمرار الجامعة في تحقيق نتائج متقدمة في التصنيفات الإقليمية والدولية، حيث جاءت جامعة العلوم التطبيقية في المركز الأول على مستوى مملكة البحرين والمركز 30 عربياً في تصنيف QS للجامعات العربية لعام 2026، في مؤشر يعكس التطور المتواصل في أدائها الأكاديمي والبحثي وسمعتها المؤسسية.

وتواصل جامعة العلوم التطبيقية، ضمن استراتيجيتها 2025–2030، تطوير برامجها الأكاديمية وتوسيع شراكاتها المحلية والدولية، وتعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة والتعلم التطبيقي والتجريبي، إلى جانب تعزيز التعاون مع قطاعات الأعمال والصناعة وإدماج المهارات والشهادات المهنية في تجربة الطالب التعليمية، بما يسهم في تخريج كفاءات قادرة على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.